

أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاعمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية (دراسة تطبيقية)

الدكتور علي يوسف

قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد

جامعة دمشق

الملخص

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاعمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية، إذ تلقى هذه الاستقلالية أهمية في إطار الدور الإشرافي والتوجيهي الذي يقوم به المجلس على عمل الإدارة والقرارات التي تتخذها، كما تمثل الأرباح المحاسبية المنتج الرئيسي لأساس الاستحقاق في المحاسبة وحجر الزاوية في العمل المحاسبي. وحددت ملاعمة معلومات الأرباح على أساس محددتين أساسيين يعكسان استخدام المستثمرين لمعلومات الأرباح في قراراتهم، وهما قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ومحتواها التقييمي.

أجريت الدراسة التطبيقية للبحث على عينة مكونة من 78 شركة نشطة مدرجة في سوق الأوراق المالية عن المدة من عام 2005 حتى 2008، ومن خلال تحليل البيانات أظهرت نتائج البحث:

- 1 - يؤثر وجود أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين إيجابياً في ملاعمة معلومات الأرباح المحاسبية.
- 2 - يؤثر قيام رئيس المجلس بدور مزدوج (كرئيس للمجلس ورئيس الإدارة التنفيذية) سلباً في ملاعمة معلومات الأرباح المحاسبية.
- 3 - لا يؤثر حجم مجلس الإدارة في ملاعمة معلومات الأرباح المحاسبية؛ ومع ذلك فإن حجم المجلس المتوسط (7 أو 9 أعضاء) هو الأقل في التأثير السلبي.

1 - مقدمة البحث:

1 - 1: تمهيد:

يشكل أساس الاستحقاق Accrual Accounting جوهر العمل المحاسبي وركنه الأساسي، وتعد الأرباح المحاسبية المنتج الرئيسي لتطبيق هذا الأساس، كما تعد في الوقت نفسه أحد أبرز المقاييس والمؤشرات المحاسبية التي يعتمد عليها مختلف الأطراف ذات الصلة بالمنشأة لاتخاذ قرارات وأحكام متنوعة، من بينها قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية. وتؤكد المنظمات المهنية - من ناحية أخرى- أهمية المعلومات التي ينتجها أساس الاستحقاق، والخصائص النوعية للأرباح المحاسبية في تقديم معلومات ملائمة ومفيدة للمستخدمين [انظر مثلاً: FASB (SFAC, No1, Para. 44)]. ويشكل البحث في خصائص الأرباح المحاسبية مجالاً متنوعاً يتطرق إلى العديد من القضايا، بهدف الكشف عن تأثير خصائص الأرباح في دعم منفعة معلومات أساس الاستحقاق لقرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية أو تقليلها. وتتعدد خصائص الأرباح ومحدداتها المدروسة، فبعض الخصائص يعتمد على مقومات أساس الاستحقاق والعمل المحاسبي، في حين أن البعض الآخر يعتمد على طبيعة استخدامها من قبل المستثمرين وانعكاسها في قراراتهم، بما يمكن من استكشاف مدى منفعة معلومات الأرباح لاحتياجات هؤلاء المستخدمين. وفي هذا الإطار تعد ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية إحدى القضايا التي تمكن من تقييم منفعة هذه المعلومات لقرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في إطار ما يعرف بالبحث المحاسبي في مجال أسواق المال Capital Market Research in Accounting. وقد أظهرت نتائج الدراسات المحاسبية منذ بدايات البحث المحاسبي في هذا المجال [Ball and Brown (1968) و Beaver (1968)] أهمية معلومات الأرباح المحاسبية ودورها في قرارات المستثمرين في السوق، وتتركز الافتراضات الأساسية لمضمون ملاءمة معلومات الأرباح في هذا المجال على أهمية المحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية في عدة مجالات، منها: المحتوى التقييمي لمعلومات الأرباح بالنسبة إلى المستثمرين في السوق، بما يساهم في تحديد دور معلومات الأرباح في تحديد القيم السوقية للأسهم، والدور التنبؤي للأرباح المحاسبية بالنسبة إلى المستثمرين في السوق Thinggaard and Damkier (2008, P337).

1 - 2: مشكلة البحث:

أدى انفصال الملكية عن الإدارة إلى حدوث ما يعرف بمشكلات الوكالة Agency Problems، إذ قد لا تعمل الإدارة (الوكيل) دائماً في ما يحقق مصالح حملة الأسهم (الموكليين). ومن أجل ضبط أداء إدارة

المنشأة وتحقيق الشفافية، اهتمت التشريعات ذات الصلة بعمل المنشآت في معظم دول العالم بضرورة تشكيل مجالس إدارة تتصف بخصائص نوعية، تقوم بدور إشرافي فعّال على عمل الإدارة. وتشكل استقلالية المجلس إحدى أبرز هذه الخصائص ومحوراً أساسياً في فعالية دوره الإشرافي والتوجيهي. وقد ركز جزء من العملية البحثية المعاصرة على دراسة أهمية تعزيز استقلالية مجلس الإدارة وضرورته وتعيين أعضاء مستقلين عن الإدارة التنفيذية، وأحد الأهداف هو تقليل تدخل الإدارة في عملية التقرير المالي بشكل نفعي، وتعزيز الشفافية والإفصاح وملائمة التقارير المالية لاحتياجات المستخدمين [Machuga and Teitel (2009, P3) ، و Dimitropoulos and Asteriou (2010, P191)]، إذ ينظر إلى أنّ لهذا الدور الإشرافي للمجلس على ممارسات الإدارة أثراً مهماً في زيادة ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية ومنفعتيها (Firth et al. (2007, P464).

وفي هذا الإطار، تتمثل القضية البحثية التي يعرض لها هذا البحث فيما إذا كانت استقلالية مجلس الإدارة ومحدداتها تؤثر في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية؟. بناء عليه، يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- 1 - هل يؤثر وجود مجلس إدارة في غالبية من غير التنفيذيين في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية، المحددة من خلال قدرة الأرباح في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ودورها التقييمي في السوق المالية؟.
- 2 - هل يؤثر قيام رئيس مجلس الإدارة بدور مزدوج (كـرئيس مجلس الإدارة ورئيس الإدارة التنفيذية) في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية؟ المحددة من خلال قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ودورها التقييمي في السوق المالية؟.
- 3 - هل يؤثر حجم مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية؟، المحددة من خلال قدرة الأرباح في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ودورها التقييمي في السوق المالية؟.

1 - 3: الدراسات السابقة:

يعرض الباحث للدراسات السابقة التي تناولت القيمة الملائمة لمعلومات الأرباح المحاسبية، وتلك المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة، وأثرها في عملية التقرير المالية وقيمة المنشأة في ما يأتي:

أولاً: دراسات سابقة أجريت بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصري:

1 - دراسة أرسانيوس (2000):

تناولت هذه الدراسة بحث دور المعايير المحاسبية المصرية وتقييمها في مجال تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية وجودتها لأغراض زيادة حجم التداول وقيمتها في سوق الأوراق المالية

المصري. حيث حددت جودة المعلومات المحاسبية بـ: الملائمة، والمصادقية. ومن خلال التطبيق على القوائم المالية لعينة مكونة من 20 منشأة، تتضمن مبدأً قبل تطبيق معايير المحاسبة المصرية وبعدها (من عام 1991 حتى 1998). أظهرت النتائج أن لتطبيق المعايير المحاسبية المصرية أثراً إيجابياً من نواحي الأسعار السوقية للأسهم وحجم التداول وقيمتها.

1 - دراسة (Ragab and Omran (2006):

هدفت هذه الدراسة إلى القيام باختبار تطبيقي لتحديد هل المعلومات المحاسبية مفيدة لقرارات المستثمرين المتعلقة بتقييم الأسهم في سوق الأوراق المالية المصري. وأجريت الدراسة التطبيقية للبحث باستخدام عينة من 59 منشأة عن المدة من عام 1998 حتى عام 2002.

وأظهرت النتائج وجود قيمة ملائمة للمعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية المصري، وذلك اعتماداً على نموذج العائدات ونموذج الأسعار السوقية. واستنتجت الدراسة أن نتائجها تلقي الضوء على ضرورة توافر مصادر أخرى منافسة للمعلومات في سوق الأوراق المالية المصري فضلاً عن المعلومات المحاسبية، مثل تنبؤات المحللين، إذ يؤدي ذلك إلى جعل السوق أكثر كفاءة.

2 - دراسة حماد (2007):

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم القدرة التفسيرية للقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وفقاً لكفاءة سوق المال المصري، وأجريت الدراسة التطبيقية لاختبار فروض البحث في عينة المنشآت الممثلة للمؤشر العام لسوق المال المصري (30 منشأة) خلال المدة 2007/2006. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن صيغة نموذج الدخل المتبقي التي يجمع بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح (معلومات القوائم المالية) في دالة واحدة تتناسب مع كفاءة سوق المال المصري وتحقق أعلى قوة تفسيرية من نماذج التقييم الأخرى (نموذج القيمة السوقية المضافة، نموذج القيمة الاقتصادية المضافة).

3 - دراسة (Anandarajan and Hasan (2010):

قام هذا البحث بدراسة وبحث القيمة الملائمة للأرباح المحددة من دراسة تأثير مستويات الإفصاح الإلزامي ومصدر معايير المحاسبة المطبقة والنظم القانونية في الدور التقييمي للأرباح ومحتواها المعلوماتي بالنسبة إلى المستثمرين في سوق الأوراق المالية في 7 دول من الشرق الأوسط وشمال أفريقية [مصر، فلسطين، الأردن، لبنان، المغرب، تونس، تركيا].

أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من 238 منشأة عن المدة من عام 1994 حتى 2004، وأظهرت النتائج أن الإفصاح الإلزامي ومصدر المعايير المحاسبية (بشكل خاص إذا كان المصدر غير حكومي) يرتبط إيجاباً بالمحتوى المعلوماتي للأرباح ودرها التقييمي. فضلاً عن ذلك، تكون القيمة الملائمة للأرباح المحاسبية أقل في الدول التي تطبق القانون المدني الفرنسي مقارنة بالدول التي تطبق النظم القانونية البريطانية والنظم الأخرى المرتبطة بها، كما أن القيمة الملائمة للأرباح لديها أكبر من المنشآت التي تطبق معايير التقرير المالي الدولية.

ثانياً: دراسات سابقة أجريت بالتطبيق على أسواق المالية أخرى:

1 - دراسة (Jiang 2009):

قامت هذه الدراسة باختبار هل الخبرة المالية للأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة ترتبط بالقرارات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الاختيارية Accounting Choices. إذ يمكن للأعضاء المستقلين الذين لديهم خبرة مالية (كممثلين لحملة الأسهم)، أن يدفعوا الإدارة لاتخاذ قرارات تؤدي إلى اختيار سياسات محاسبية ذات جودة عالية. وتضمنت القرارات المتعلقة بالسياسات المحاسبية التي دخلت ضمن اختبارات الدراسة اختيار سياسة إتفاق أو رسملة بعض النفقات لخيارات الموظفين المتاحة وفق معيار FASB رقم SFAS NO.123.

وجرى التطبيق في الولايات المتحدة على المنشآت المدرجة في مؤشر S&P500، و S&P400، و S&P600، وأجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من 174 منشأة اختارت سياسة إتفاق التكاليف ومقارنتها بعينة مكونة من 174 منشأة أخرى اختارت سياسة رسملة التكاليف، أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين سياسات إتفاق التكاليف والخبرة المالية للأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة.

2 - دراسة (Meulen et al 2010):

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف الاختلافات في خصائص الأرباح بين المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وفق GAAP الأمريكية وتلك المعدة وفق معايير التقرير المالي الدولية IFRS. ودرست أربع خصائص للأرباح: القيمة الملائمة، التوقيت الملائم Timeliness، القابلية للتنبؤ Predictability، وجودة تسويات أساس الاستحقاق Accrual Quality. وجرى التطبيق على منشآت السوق الألمانية الجديدة German New Market firms، إذ يسمح للمنشأة الاختيار بين تطبيق GAAP الأمريكية أو تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS في إعداد تقاريرها المالية.

أظهرت النتائج أن الاختلاف بين تطبيق GAAP الأمريكية ومعايير التقرير المالي الدولية IFRS يكمن فقط في القدرة على التنبؤ. وعدت الدراسة أن نتائجها تقترح أن الاختلافات بين GAAP و IFRS ليست مقيمة بشكل كامل من قبل المستثمرين.

3 - دراسة (Machuga and Teitel (2009):

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف هل ترتبط بعض خصائص مجلس الإدارة (ممثلة بكل من: الإفصاح عن تركيبة المجلس، والملكية العائلية المركزة، والملكية الإدارية) مع تحقيق تحسن في جودة الأرباح، وذلك بالتطبيق على المكسيك حيث صدر دليل حوكمة الشركات وأحد أهدافه تحسين الدور الإشرافي لمجلس الإدارة وزيادة شفافية المعلومات للمستثمرين، بما يتضمن ذلك معلومات مفصلة تتعلق بهيكلية مجلس الإدارة ووظائفه. قيسَت جودة الأرباح من خلال تمهيد الدخل Income Smoothing، والاعتراف بالخسائر في توقيت ملائم Timely Loss Recognition، وتسويات أساس الاستحقاق الشرطية Conditional Accruals. أظهرت النتائج أن جودة الأرباح تكون أكبر لدى المنشآت التي ليس لديها تركيز في الملكية العائلية أو الملكية الإدارية، مقارنة بالمنشآت التي تكون فيها الملكية مركزة عائلياً أو في الإدارة. واستنتجت الدراسة أن تطبيق نظم الحوكمة على مستوى مجلس الإدارة دون الأخذ بالحسبان البيئة القانونية والثقافية، قد لا يحقق النتائج المرغوب فيها منه.

4 - دراسة (Kim and Lim (2010):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تنوع الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وتقييم المنشأة، من خلال التطبيق على 539 منشأة مدرجة في سوق الأوراق المالية الكورية عن المدة من عام 1999 حتى عام 2006، أظهرت نتائج هذه الدراسة ما يأتي:

- 1 - وجود علاقة موجبة بين تقييم المنشأة ومستوى التعليم للأعضاء المستقلين من مجلس الإدارة.
- 2 - لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين الذين لديهم خبرة في منشآت حكومية تأثير إيجابي في تقييم المنشأة، أمّا الأعضاء الذين هم محاسبون ممارسون فتأثيرهم سلبي.
- 3 - يؤثر تنوع المجلس وإدخال أعضاء أكاديميين إيجابياً في قيمة المنشأة.

5 - دراسة (Dimitropoulos and Asteriou (2010):

قامت هذه الدراسة باختبار تأثير نوعين من خصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس وتركيبته) في جودة الأرباح المحاسبية. أجريت الدراسة التطبيقية على 97 منشأة مدرجة في البورصة اليونانية عن المدة من عام 2000 حتى عام 2004.

وأظهرت النتائج أن المحتوى المعلوماتي للأرباح يرتبط إيجابياً بعدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، ولكنه لا يرتبط بحجم مجلس الإدارة. فضلاً عن ذلك، عندما يكون الجزء الأكبر من أعضاء مجلس الإدارة هم من خارج المنشأة يتبين أن المنشأة أكثر تحفظاً Conservatism من ناحية الاعتراف بالأخطاء غير السارة Bad Mews، في الوقت نفسه الذي لا تعترف فيه بالأخطاء السارة في توقيت ملائم Good News. وأخيراً، أظهرت النتائج أن المنشآت التي يكون أغلبية أعضاء مجالس إدارتها من خارج المنشأة تقرر عن أرباح أكثر جودة من المنشآت التي يكون غالبية أعضاء مجالس إدارتها هم من داخل المنشأة.

من خلال مناقشة الدراسات السابقة، يمكن للباحث تسجيل الملاحظات الآتية:

- 1 - أهمية ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية وخصائصها النوعية في قرارات المستثمرين في السوق.
 - 2 - هناك اهتمام متزايد بخصائص مجلس الإدارة وأثرها في أداء المنشأة وخصائص التقرير المالي، خاصة منها استقلالية المجلس.
 - 3 - أهمية الخصائص النوعية للمجلس مثل: وجود غالبية الأعضاء من خارج المنشأة، وتنوع الأعضاء المستقلين في المجلس، والخبرة المالية للأعضاء، والمستوى التعليمي.
- بناء عليه، تبدو أهمية البحث الحالي ودوره في تركيزه على أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح بالتطبيق على سوق الأوراق المالية في مصر حيث تتوفر البيانات المطلوبة لذلك.
- 1 - 4: أهمية البحث:

لهذا البحث أهمية على الصعيدين الأكاديمي والعملي. فهو من ناحية يأتي استكمالاً للدراسات السابقة المتعلقة ببحث العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وملائمة التقارير المالية لقرارات المستثمرين، مع التركيز على معلومات الأرباح المحاسبية في هذا البحث. وذلك في إطار بحث محددات خصائص جودة الأرباح المحاسبية، والعوامل التي تدفع باتجاه زيادة ملائمة هذه المعلومات لاحتياجات المستخدمين. ومن ناحية أخرى، للبحث أهمية من ناحية النتائج التي يتم التوصل إليها، بالنسبة إلى القائمين على العملية التنظيمية في المحاسبة والأسواق المالية، بما يمكن من استكشاف محددات تأثير استقلالية المجلس في ملائمة معلومات الأرباح لقرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، من خلال التطبيق على إحدى الأسواق المالية الناشئة، وهي السوق المصرية للأوراق المالية.

1 - 5: أهداف البحث:

هدف هذا البحث بصفة أساسية إلى دراسة أثر استقلالية مجلس إدارة المنشأة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية، ويرتبط بتحقيق هذا الهدف العام الأهداف الفرعية الآتية:

- 1 - تحديد مضمون ملاءمة التقارير المالية بالتركيز على معلومات الأرباح المحاسبية وخصائصها في إطار طبيعة أساس الاستحقاق المحاسبي.
- 2 - دراسة طبيعة استقلالية مجلس إدارة، ودوره في إطار الدور الإشرافي المفترض أن يقوم به.
- 3 - دراسة أثر استقلالية مجلس الإدارة في القدرة التنبؤية لمعلومات الأرباح المحاسبية بالتدفقات النقدية المستقبلية، ومحتواها التقييمي من خلال أثرها في قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية.

1 - 6: فروض البحث:

وفقاً لمشكلة البحث وأهدافه حددت ثلاثة فروض رئيسية يتفرع من كل منها فرضان فرعيان:

الفرض الأول: يؤثر وجود غالبية أعضاء مجلس الإدارة من خارج المنشأة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية، ويتفرع من هذا الفرض الفرضان الآتيان:

H₁₁: يؤثر وجود غالبية أعضاء مجلس الإدارة من خارج المنشأة في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية.

H₁₂: يؤثر وجود غالبية أعضاء مجلس الإدارة من خارج المنشأة في الدور التقييمي للأرباح المحاسبية.

الفرض الثاني: يؤثر الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية، ويتفرع من هذا الفرض الفرضين التاليين:

H₂₁: يؤثر الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية.

H₂₂: يؤثر الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة في الدور التقييمي للأرباح المحاسبية.

الفرض الثالث: يؤثر حجم مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية، ويتفرع من هذا الفرض الفرضان الآتيان:

H₃₁: يؤثر حجم مجلس الإدارة في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية.

H₃₂: يؤثر حجم مجلس الإدارة في الدور التقييمي للأرباح المحاسبية.

1 - 7: منهجية البحث:

في ضوء مشكلة البحث واختبار فروضه وتحقيق أهدافه، يتبع الباحث الخطوات المنهجية الآتية:

- 1 - تحديد مشكلة البحث، من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والنظم والمعايير المرتبطة بخصائص مجلس الإدارة وطبيعة استقلالته، فضلاً عن محددات ومقاييس ملائمة لمعلومات الأرباح المحاسبية.
- 2 - تحديد فروض البحث، التي تمثل حلولاً مقترحة لعناصر مشكلة البحث المحددة بثلاثة فروض تتناول تأثير استقلالية مجلس الإدارة في كل من: قدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ودورها التقييمي في الأسعار السوقية للأسهم.
- 3 - دراسة طبيعة القيمة الملائمة للأرباح المحاسبية، من خلال عرض كل من القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية ودورها التقييمي في الأسواق المالية، ودراسة طبيعة استقلالية مجلس الإدارة وحجمه ومضمونه، مع عرض طبيعة التشريعات والقوانين المتصلة بذلك في بعض الدول منها مصر.
- 4 - تجميع البيانات المطلوبة لاختبار الفروض، تم الحصول على البيانات من خلال الشركات النشطة المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، وبلغت العينة 78 منشأة نشطة تتوافر عنها البيانات المطلوبة عن المدة من عام 2005 حتى 2008.
- 5 - اختبار الفروض والوصول إلى النتائج، أجريت الاختبارات وتحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS (حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية)، وذلك لبيان صحة فروض البحث ونتائجه.

2 - ملائمة التقارير المالية في الأسواق المالية:

تشكل الأسواق المالية أحد أبرز المجالات التي أسهمت في إحداث حركة قوية في الفكر والممارسة المحاسبية منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي، إذ أظهرت الدراسات التطبيقية [Ball and Brown (1968) و Beaver (1968)] نتائج تؤيد الفرضية القائلة: إنَّ للمعلومات المحاسبية - الأرباح خاصة - قيمة ملائمة ومحتوى تقييمياً في الأسواق المالية. يناقش الباحث في هذا الجزء مضمون ملائمة التقارير المالية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية، ثم طبيعة القيمة الملائمة لمعلومات الأرباح المحاسبية، من خلال كل من قدرتها التنبؤية ومحتواها التقييمي.

2 - 1: مضمون ملائمة التقارير المالية وأهميته:

تعدُّ الملائمة Relevance أحد الخصائص النوعية للمعلومات والتقارير المحاسبية، التي بحثت ونوقشت في إطار الدراسات المحاسبية، بهدف تحديد هل تقدم التقارير المالية معلومات ملائمة مفيدة لاحتياجات الأطراف ذات الصلة بالمنشأة؟ ومن ثمَّ إمكانية الحكم على السياسات والمبادئ المحاسبية التي تفضي إلى المعلومات التي تحتويها تلك التقارير، بما يساعد في تطوير السياسات والمبادئ المحاسبية ويزيد من منفعتها في اتخاذ القرارات المختلفة [انظر مثلاً: Barth et al (2001, PP79-81)، Holthausen and Watts (2001,P4,7)]. من ناحية أخرى، أكدت المنظمات المهنية أهمية ملائمة المعلومات المحاسبية، فقد عدَّ مجلس معايير المحاسبة الدولية " أنه حتى تكون المعلومات مفيدة " يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تأكيد تقييماتهم الماضية أو تصحيحها [الفقرة رقم 26 من إطار إعداد البيانات المالية وعرضها].

وفي مجال دور المعلومات المحاسبية وملائمتها لاحتياجات المستثمرين في الأسواق المالية، تقوم العملية البحثية على دراسة العلاقة بين الأرقام المحاسبية التي يفصح عنها في القوائم والتقارير المالية وبين المتغيرات السوقية التي تعكس وتجسد طبيعة استخدام المستثمرين لهذه المعلومات. واعتماداً على العلاقات الإحصائية يمكن الاستدلال هل للمعلومات المحاسبية تأثير في قرارات المستثمرين واعتقاداتهم حول أداء المنشأة ومركزها المالي [انظر مثلاً: Thinggaard and Damkier (2008, P376)، Dechow et al. (2010, P347)].

وهناك العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية المحددة بأنها قدرة الأرقام المحاسبية على تجسيد المعلومات التي تؤثر في قيمة المنشأة أو تلخيصها . وينظر إلى القيمة الملائمة كمرادفة لوجود ارتباط كبير مع البيانات السوقية، فكلما كانت البيانات المحاسبية أكثر ترابطاً مع الأسعار السوقية أو العائدات السوقية، قيل بوجود قيمة ملائمة أكبر للبيانات المحاسبية Filip and Raffournier (2010,P77). فقد حدّد Barth (2000,P16) بأن القيمة الملائمة تعني أن القيم المحاسبية ترتبط مع مقياس ما للقيمة، مثل أسعار الأسهم، فإذا كان الرقم المحاسبي يزيد بشكل معنوي من قوة العلاقة المقدره بينهما لتفسير قيمة حقوق الملكية، فإنه يكون ملائماً، وجرى قياسه بشكل موثوق فيه.

2 - 2: مضمون القيمة الملائمة للأرباح المحاسبية وأهميتها:

يشكل أساس الاستحقاق محور العمل المحاسبي وجوهره، في الوقت نفسه تمثل الأرباح المحاسبية المنتج الرئيسي لهذا الأساس. ونظراً إلى أهمية المعلومات المحاسبية واستخداماتها المتعددة في المجالات والقرارات المتنوعة من قبل الأطراف ذات الصلة بالمنشأة، فإنها تلقى اهتماماً غير عادي مقارنة بغيرها من العناصر التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية.

ونظراً إلى أهمية البحث في خصائص الأرباح، تشير الدراسات المعاصرة إلى تزايد البحث على المستوى الدولي في مدى ملائمة معلومات الأرباح والخصائص النوعية التي تحدد جودتها، فقد ناقش Anandarajan and Hasan (2010,P270) أن الباحثين والقائمين على العملية التنظيمية اهتموا بشكل متزايد بتعزيز فهمهم للعوامل التي تؤثر في القيمة الملائمة للأرباح، وفي ضوء العولمة والضغط المتزايدة على الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، من المهم بحث العوامل التي قد تزيد أو تخفض من ملائمة الأرباح. وحدد Dechow et al. (2010,P344) جودة الأرباح كما يأتي: "الأرباح ذات الجودة الكبرى تقدم معلومات أكثر حول الأداء المالي للمنشأة وتكون ملائمة في اتخاذ قرارات محددة من قبل المستخدمين". وأرجع DeFond (2010,PP402-403) الاهتمام المتزايد بجودة الأرباح إلى مجموعة عوامل وتغيرات في بيئة الأعمال والبيئة التنظيمية والمهنية، أبرزها ظهور العديد من حالات التلاعب بالتقرير عن الأرباح، والانتقادات القوية التي وجهتها لجنة بورصة الأوراق المالية SEC خلال التسعينيات من القرن الماضي نتيجة لانتشار ممارسات إدارة الأرباح.

2 - 2 - 1: القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية:

تشكل القدرة التنبؤية أحد محددات ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لاحتياجات المستخدمين، ولهذا الأمر خصوصية في الأسواق المالية إذ تبنى القرارات الاستثمارية على توقعات المستثمرين وتصوراتهم لأداء المنشأة المستقبلية. وقد جاء في إطار إعداد البيانات المالية وعرضها أنه: "غالباً ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهتم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم... وتغيرات أسعار الأوراق المالية" [الفقرة رقم 28]. كما تؤكد الدراسات إلى أن العديد من الأطراف - ولاسيما المحللين الماليين - تعتمد في إجراءات تنبؤاتها بأداء المنشأة المالية مستقبلاً، على التنبؤ بأرقام بيانات القوائم المالية مع الرجوع بشكل محدد إلى الأرباح المحاسبية (Anandarajan and Hasan (2010, P270).

وقد ركزت العملية البحثية تركيزاً كبيراً على مدى قدرة الأرباح المحاسبية الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. وجاء هذا التركيز بناء على ما حددته الهيئات المهنية من أفضلية المعلومات الناتجة عن تطبيق أساس الاستحقاق من هذه الناحية. فقد عدّ مجلس معايير المحاسبة الدولية في إطار إعداد البيانات المالية وعرضها أن الهدف من البيانات المالية هو: "توفير معلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية [الفقرة رقم 12]، وأردف في الفقرة [15] أن: "القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو البيانات المالية تتطلب تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما يعادلها وتوقيت ودرجة تأكيد هذه التوليدات". وفي الفقرة رقم [22]: "إن البيانات المالية المعدة على أساس الاستحقاق تبلغ المستخدمين ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع النقدية واستلامها بل وتبلغهم كذلك عن التزامات دفع النقدية في المستقبل". وأكد FASB في البيان رقم (1) من بيانات مفاهيم المحاسبة المالية أفضلية المعلومات التي تقدمها محاسبة الاستحقاق من خلال الأرباح المحاسبية وعناصرها على المعلومات التي تقدمها التدفقات النقدية الحالية، وذلك من حيث القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (44, Para. 1, SFAC) FASB.

واستناداً إلى ذلك ناقش الباحثون في المحاسبة مدى ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، مع التركيز على التدفقات النقدية التشغيلية [Subramanyam and Venkatachalam (2007, P462)]. كما يشير (Malacrida et.al.(2010, P562) إلى نشأت عملية بحثية على المستوى الدولي تركز على دراسة قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتحليلها، وإحدى القضايا المهمة لهذا الأمر هي دور عملية تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة في تسعير الأوراق المالية، إذ إنَّ قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية تؤثر بقيمة أوراقها المالية. وعدّ الباحثون ملاءمة الأرباح أنها قدرة الأرباح المحاسبية في السنة الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية للسنة التالية (Kim and Kross (2005, P778). إذ إنَّ القدرة النسبية لكل من الأرباح المحاسبية المعدة وفق أساس الاستحقاق والتدفقات النقدية في التنبؤ بقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، تعدُّ قضية أساسية في المحاسبة [Subramanyam and Venkatachalam (2007, P457)].

2 - 2 - 2: المحتوى التقييمي للأرباح المحاسبية:

يعكس المحتوى التقييمي Valuation Content للمعلومات المحاسبية دور هذه المعلومات في تحديد أسعار الأوراق المالية في السوق. فالسؤال المطروح: هل يعتمد المستثمرون على المعلومات والأرقام

المحاسبية المنشورة في اتخاذ قراراتهم عند الشراء والبيع؟ إذ تمثل هذه المعلومات أحد المصادر المتنافسة للمعلومات في السوق. وبناء عليه، هل تضيف معلومات الأرباح المحاسبية قيمة ملائمة إضافية Incremental للمعلومات المحتواة مسبقاً في مصادر المعلومات البديلة أو المنافسة؟. فيمكننا القول: إنَّ للأرباح المحاسبية محتوى تقييمياً إذا ما كانت تتغير من توقعات المستثمرين عن محددات قيمة الأسهم، مثل الأسعار السوقية أو العائدات أو التدفقات النقدية أو أداء المنشأة [لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع مثلاً إلى: (Barth et al (2001, PP81) Dichev and Tang ،Liu et al. (2007, P56) (2009, P161)].

وفي هذا الإطار، تحدد القيمة الملائمة بأنها مدى قدرة بيانات الأرباح المحاسبية على تفسير التغيرات في القيم السوقية لحقوق الملكية. وكلما كانت قوتها التفسيرية أكبر كانت قيمتها الملائمة أكبر. وقد أظهرت الدراسات أن هناك درجة مرتفعة من العلاقة بين مستوى الأرباح وتغيراتها (أو بين كليهما) من ناحية وبين التغيرات في حقوق الملكية من ناحية أخرى، والافتراض الأساسي هو أن الأرباح وتغيراتها لها محتوى معلوماتي بالنسبة إلى المستثمرين، ومن ثمَّ هذه المعلومات تتجسد في أسعار الأسهم سواء بشكل إيجابي أو بشكل سلبي (Anandarajan and Hasan (2010,P270). وهذا ما يمثل أحد الأسس الفكرية لبحوث القيمة الملائمة في المحاسبة. فقد عدَّ Beaver (2002, P462) أن الأساس الفكري لبحوث القيمة الملائمة يجمع بين نظرية التقييم ونقاشات محاسبية محددة السياق تمكن الباحثين من التنبؤ بكيفية ارتباط المتغيرات المحاسبية بالقيمة السوقية لحقوق الملكية.

إن دراسة ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية في تقييم حقوق الملكية، تدفع للبحث في أساس الاستحقاق المحاسبي ودوره من هذه الناحية، فضلاً عن أفضليته على الأساس النقدي. فعلى الرغم من أن الأساس النقدي أكثر سهولة من أساس الاستحقاق من ناحية التطبيق، إلا أن هناك قضية مطروحة في البحث المحاسبي عن ملائمة المعلومات المقدمة وفق أساس الاستحقاق، ومن ثمَّ الأرباح المحاسبية في عملية التقييم. وهذه القضية ترتبط بتعدّد السياسات المحاسبية المتاحة وفق أساس الاستحقاق، من حيث إعطاء الإدارة حرية الاختيار من بين السياسات المحاسبية لمعالجة العمليات نفسها بما يعرف بالاختيار الإداري للسياسات المحاسبية. إلا أن الفكر المحاسبي ومنذ التسعينيات ناقش أن الأرباح المحاسبية المعدة وفق أساس الاستحقاق تتغلب على المشكلات (من ناحية التوقيت وتحقيق المقابلة) المتأصلة في التدفقات النقدية، ومن ثمَّ تقدم معلومات أكثر ملائمة، لا بل تعدُّ مؤشراً ملخصاً أكثر ملائمة عن قيمة المنشأة وأدائها المالي (Dechow (1994). إلا أنه من ناحية أخرى، ناقشت الدراسات المعاصرة أن تسويات أساس الاستحقاق مصحوبة بخطأ قياس

Measurement Error يعود إلى الافتراضات الأساسية لأساس الاستحقاق وحرية الاختيار الممكنة وفق GAAP، هذا الأمر دعا العديد من المحللين الماليين إلى توجيه انتقادات لمدى ملاءمة الأرباح المحاسبية في عملية التقييم. ولذلك فإن إحدى أبرز القضايا البحثية في المحاسبة والتحليل المالي هي مدى قدرة "أساس الاستحقاق المحاسبي في توليد مؤشر ملخص لقيمة المنشأة أو أدائها" Subramanyam and Venkatachalam (2007, P460).

3 - طبيعة خصائص مجلس الإدارة وأهميتها:

أدى انفصال الملكية عن الإدارة إلى حدوث مشكلات الوكالة، نظراً إلى أن الوكلاء (المديرين) قد لا يقومون بالأفعال التي تحقق مصالح الموكلين (حملة الأسهم)، فقد تمارس الإدارة سلوكاً نفعياً تتخذ من خلاله القرارات التي تحقق مصالحها الخاصة أو تؤدي إلى تحويل الثروة من طرف إلى آخر. ومن أجل ضمان قيام الإدارة بالمهام المفترضة وفق الوكالة، يتحمل الموكل والوكيل تكاليف الوكالة التي تتضمن تكاليف الإشراف يتحملها الموكل للرقابة على تصرفات الوكيل وسلوكه، مثل تكاليف قياس وملاحظة سلوك الوكيل ووضع سياسات التعويضات [Jensen and Meckling (1976, P308)].

في هذا الإطار، يبحث حملة الأسهم عن الوسائل التي تمكنهم من الرقابة الفعالة على أداء الإدارة والقرارات التي تتخذها، ويعد وجود مجلس إدارة Board of Directors إحدى أبرز الآليات التي تعمل للإشراف على عمل الإدارة. وتقوم الفكرة على مبدأ ديمقراطي حيث ينتخب أعضاء مجلس الإدارة من قبل حملة الأسهم للعمل بما فيه مصلحتهم. ونظراً إلى أهمية الدور المفترض أن يقوم به هذا المجلس تدخلت معظم التشريعات في معظم الدول العالم لضرورة تشكيل المجلس وتحديد تركيبته ومؤهلات أعضائه واللجان التي يتكون منها، بهدف تعظيم الدور الإشرافي والرقابي الذي يقوم به [انظر مثلاً: Linn and Park (2005, P681)].

ويقوم مجلس الإدارة بعدد من الوظائف والمهام التي تحددها التشريعات خاصة منها قوانين الشركات والحوكمة، حيث تعاضم الدور المطلوب أن يقوم به المجلس في ظل حالات التلاعب وممارسات إدارة الأرباح خلال العقد الأخير. وقد جاء في قانون الشركات في سورية رقم (29) لعام 2011، في المادة رقم (145) أن: "لمجلس الإدارة السلطات والصلاحيات الواسعة للقيام بجميع الأعمال التي يقتضيها حسن سير أعمال الشركة وفقاً لغاياتها، وليس لهذه الصلاحيات من حد إلا ما هو منصوص عليه في هذا القانون أو في نظام الشركة الأساسي". وحدد قانون الشركات المصري رقم 159 لعام 1981 [المادة رقم 54] أنه: "لمجلس الإدارة كل السلطات المتعلقة بإدارة الشركة والقيام بكافة

الأعمال اللازمة لتحقيق غرضها؛ وذلك فيما عدا ما استثنى بنص خاص في القانون أو نظام الشركة من أعمال أو تصرفات تدخل في اختصاص الجمعية العامة". وحددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في مبادئ حوكمة الشركات التي أصدرتها مسؤوليات مجلس الإدارة، التي من بينها: مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة وخطط العمل ومتابعة التنفيذ والأداء، واختيار المديرين التنفيذيين وتحديد تعويضاتهم، والرقابة على حالات تعارض المصالح الخاصة بالمديرين وأعضاء مجلس الإدارة وحملة الأسهم، والتأكد من سلامة التقارير والنظم المحاسبية والمالية للشركة [OECD, (1998), Principle no.6].

ونظراً إلى أهمية الخصائص التي يجب أن يتمتع بها مجلس الإدارة وأثرها في أداء المنشأة وسياساتها والقرارات التي تتخذها الإدارة التي تتضمن اختيار السياسات المحاسبية، ركزت الدراسات المحاسبية تركيزاً كبيراً على أثر تلك الخصائص في العملية المحاسبية وجودة الأرباح. إذ ناقشت الدراسات البحثية العديد من خصائص مجلس الإدارة التي تؤثر تأثيراً فعالاً في أداء المنشأة وقيمتها، لعل أبرزها [Bushman et al (2004)، Fan (2004)، Brick and Chidambaran, (2010)، Kim and Lim, (2010)]:

- 1 - تركيبة مجلس الإدارة، مثل: نسبة الأعضاء الذين هم من خارج المنشأة، وحجم مجلس الإدارة، وخبرة الأعضاء الذين هم من خارج المنشأة في القطاع الذي تعمل فيه المنشأة.
- 2 - سمعة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين من المجلس.
- 3 - استقلالية لجان المجلس المتعلقة بكل من: المكافآت، والتعيين؛ والمراجعة.
- 4 - فصل دور المدير التنفيذي CEO عن دور رئيس المجلس Chairman of the Board.
- 5 - عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، فتزايد عدد مرات اجتماعاته يزيد من فعالية دوره الإشرافي.
- 6 - تنوع المجلس، من خلال وجود خبرات متنوعة خاصة منها الخبراء الماليون.

4 - طبيعة استقلالية مجلس الإدارة ومحدداتها:

تشكل الاستقلالية أبرز محددات الخصائص النوعية لمجلس الإدارة، ويقصد بذلك استقلالية المجلس عن الإدارة التنفيذية للمنشأة، بكلمات أخرى أن يكون الجزء الأكبر من أعضاء مجلس الإدارة ليسوا من ضمن المديرين التنفيذيين Non-Executive، بحيث يحدد ذلك قوة المجلس الإشرافية ودور أعضائه المستقلين في ضبط أداء الإدارة للعمل في إطار مصلحة حملة الأسهم وتعظيم قيمة المنشأة، من خلال تقييد السلوك النفعي للإدارة، ومن ثمّ دعم جودة المعلومات المحاسبية وملاءمتها [انظر مثلاً

Firth, et al.] وزيادة ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية [Dimitropoulos and Asteriou (2010, P193).
.(2007, P464).

ومن منظور تحليلات الوكالة تتوقف قدرة المجلس كآلية إشراف فعالة على مدى أو درجة استقلاليته عن الإدارة، من خلال الأعضاء غير التنفيذيين الذين ليس لديهم علاقات مع المنشأة بخلاف دورهم كأعضاء مجلس الإدارة. ومن المتوقع أن يوفر العضو المستقل عن الإدارة دوراً إشرافياً أكبر لحملة الأسهم على الإدارة (Davidson et al (2005, P244). وناقش Duchin (2010, P199-200) ثلاث جهات نظر عن كيفية عمل مجلس الإدارة:

- 1 - منظور تحسين الصورة Window-dressing view، يُعَيَّنُ أعضاء مستقلون بناء على متطلبات القوانين والتشريعات، وهذا لا يؤدي إلى تحسين الأداء، فقد يُخْتَارُ أفراد متعاطفون جداً مع الإدارة Unduly Sympathetic. مثلاً، تعيين عضو صديق للإدارة التنفيذية [ينظر القانون مستقل] ليس لديه الرغبة في تحدي الإدارة. من ثمَّ لن يكون هناك أثر لاستقلالية المجلس.
 - 2 - منظور الاستحكام The entrenchment view، سيكون لدى الإدارة رغبة في تعيين أعضاء مجلس إدارة يمارسون دوراً إشرافياً قوياً، يؤدي إلى تحسين أداء المنشأة عندما يكونون مستقلين.
 - 3 - المنظور المثالي Optimization view، يُشكَّلُ مجلس الإدارة بهدف تعظيم قيمة المنشأة، حيث توازن الإدارة بين نواحي قوة ونواحي ضعف الدور الإشرافي والتوجيهي للأعضاء الخارجيين.
- وركزت العملية البحثية على طبيعة دور مجلس الإدارة، وناقشت أن هذا الدور يقوم على محورين: إشرافي واستشاري كما يأتي [Guest (2008,P53-54)، Adams and Ferreira (2007, P218):

- 1 - دور إشرافي Monitoring Role، يتضمن ضمان أن الإدارة العليا تعمل لمصلحة حملة الأسهم، وهنا يكون الأعضاء المستقلون أكثر استقلالية وموضوعية في مهامهم مقارنة بالأعضاء الذين هم من داخل المنشأة، حيث يرتبط الأعضاء الداخليون بعمل الإدارة التنفيذية ويعتمدون عليها.
- 2 - دور استشاري Advisory Role بتقديم الاستشارة والنصح للإدارة التنفيذية، وعدم التدخل في عمل الإدارة. يعتمد هذا الدور على خبرة العضو في تقديم النصح للإدارة وإرشادها للخطط والقرارات الإستراتيجية للمنشأة، فهو يقدم آراءه كسياسة عامة، وعند حصول المشكلات.

وفي السياق نفسه، طرحت الدراسات البحثية أثر حجم مجلس الإدارة في أداء المنشأة وخصائص التقرير المالي، مع أن التشريعات تركت للمنشآت تحديد الحد الأدنى لعدد أعضاء المجلس وتركت الحرية في تحديد حجم المجلس. ففي سورية حددت المادة (139) من قانون الشركات لعام 2011،

أن عدد أعضاء المجلس لا يقل عن ثلاثة أشخاص في الشركة المساهمة المغفلة الخاصة، وعن خمسة في الشركة المساهمة المغفلة العامة، وفي الأحوال جميعها لا يزيد على ثلاثة عشر وفقاً لما يحدد النظام الداخلي بهذا الخصوص. أما قانون الشركات المصري رقم 159 لعام 1981 فقد حدد في المادة رقم (77) منه أنه: "يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتكون من عدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة تختارهم الجمعية العامة مدة ثلاث سنوات وفقاً للطريقة المبينة بنظام الشركة، واستثناء من ذلك يكون تعيين أول مجلس إدارة عن طريق المؤسسين مدة أقصاها خمس سنوات". وقد يكون عدد أعضاء مجلس الإدارة أمراً مهماً في فعاليته، إلا أن نتائج الدراسات التطبيقية غير متفقة حول اتجاه العلاقة بين حجم المجلس وفعاليته. فقد أظهرت نتائج دراسة (Linck et al (2006 أن الحجم الصغير للمجلس قد لا يكون أفضل من الحجم الكبير. إلا أنه ومع أن Dimitropoulos and Asteriou (2010، P191 ناقشا أن لتركيبية مجلس الإدارة وحجمه أهمية على المستوى الدولي في المدة الأخيرة، إلا أن نتائج دراستهما لم تظهر وجود تأثير لحجم المجلس في المحتوى المعلوماتي للأرباح. وفي السياق نفسه أظهرت نتائج دراسة Cheng (2008 وجود علاقة سلبية بين حجم مجلس الإدارة وأداء المنشأة، وفسر ذلك في ضوء طبيعة اتخاذ القرارات فكلما ازداد حجم الفريق القائم على اتخاذها، ازدادت مشكلات التواصل والتعاون وازدادت مشكلات الوكالة، إذ تزداد صعوبات الوصول إلى إجماع أو اتفاق على القرارات. وتوصل Fan (2004 إلى أن الحجم الكبير للمجلس ليس بالضرورة هو الأفضل، فالمجالس الكبيرة جداً أقل فعالية. وبالنتيجة قد يصعب التنبؤ بطبيعة العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وخصائص التقرير المالي، وهل يؤثر الحجم في استقلالية المجلس ويعطي مجالاً أوسع لضم خبرات متعددة.

وقد أقرت التشريعات والنظم بأهمية استقلالية مجلس الإدارة، وضرورة الفصل بين وظائف رئيس المجلس والإدارة التنفيذية للمنشأة، وذلك لتفعيل الدور الذي يقوم به المجلس ودعم استقلاليته. فقد عدت المادة رقم (147) من قانون الشركات في سورية لعام 2011 أنه: "لا يجوز أن يقوم أي عضو في مجلس الإدارة بوظيفة مدير تنفيذي أو رئيس المديرين التنفيذيين أو تولي أي وظيفة ذات أجر أو تعويض في الشركات المساهمة المغفلة العامة". وورد في المادة رقم "82" من قانون الشركات المصري لعام 1981 أنه: "يجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديراً عاماً للشركة من غير الأعضاء يتولى رئاسة الجهاز التنفيذي بها. ويجوز أن يدعى لحضور جلسات مجلس الإدارة دون أن يكون له صوت معدود، ويباشر المدير العام أعماله بإشراف العضو المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة إذا كان يقوم بأعمال الإدارة الفعلية ويكون مسؤولاً أمامه"، وأشارت قواعد حوكمة الشركات المصرية لعام 2005 في الفقرة رقم (3.6) أنه: "يتولى المجلس تعيين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، ويفضل ألا

يجمع ذات الشخص بين الصفتين" إقواعد حوكمة الشركات المصرية، فقرة 3.6 ص5). وعدّ تقرير Cadbury (1992, Para. 4.9) أنه بوجود الدور المهم والحيوي لرئيس مجلس الإدارة، يجب أن يكون منفصلاً عن رئيس الإدارة التنفيذية، فتركيز كلا الدورين في شخص واحد، سيؤدي إلى تركيز قوة كبيرة بيده، لذلك يجب الفصل بينهما لضمان وجود توازن في القوى. وناقشت تحليلات الوكالة أن ذلك يؤدي إلى فشل نظم الرقابة الداخلية إذ لا يمكن للمجلس القيام بوظائفه الرقابية الأساسية. فقيام رئيس مجلس الإدارة بهذا الدور المزدوج يؤثر سلباً في فعالية الدور الإشرافي للمجلس على الإدارة، فهو مسؤول عن اتخاذ القرارات والإشراف على تنفيذها في الوقت نفسه، في هذه الحالة تصبح بيد هذا الشخص قوة كبيرة قد يستخدمها لتحقيق مصالحه الخاصة بدلاً من العمل على تحقيق مصالح حملة الأسهم (Firth et al. (2007, P474). من ناحية أخرى، عندما يقوم رئيس مجلس الإدارة بهذا الدور المزدوج فإنه يقيد وصول المعلومات إلى الأعضاء الآخرين في المجلس، ومن ثمّ يؤثر سلباً في استقلالية المجلس وإشرافه على الإدارة (Shams (2009, P 1342).

بناءً عليه، فإن دراسة أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة المعلومات المحاسبية تمثل قضية بحثية مهمة، من خلال البحث في دور هذه الاستقلالية وأثرها في زيادة منفعة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات الأطراف ذات الصلة بالمنشأة، الممثلة في البحث الحالي بقرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية. إلا أن العملية البحثية - في هذا المجال - لم تظهر نتائج مطلقة حول ذلك، وقد ناقش Machuga and Teitel (2009, PP3-4) أن دراسات متعددة قامت باختبار تأثير تركيبة مجلس الإدارة في سلوك الإدارة النفعي في التقرير عن الأرباح، وأن نتائج هذه الدراسات تبين علاقة إيجابية بين زيادة استقلالية المجلس وجودة الأرباح المحاسبية. إلا أن Dechow et al. (2010) (من خلال المسح الذي قام به لبدائل قياس جودة الأرباح المحاسبية في الدراسات المحاسبية) ناقش أن أحد أمثلة وجود نتائج مختلطة عن جودة الأرباح هو علاقتها باستقلالية مجلس الإدارة، إذ إنّ أعضاء مجلس الإدارة في بعض المنشآت قد لا يقومون بأي دور في عملية التقرير المالي (Dechow et al. (2010, P349).

5 - الدراسة التطبيقية:

يتضمن هذا الجزء من البحث الدراسة التطبيقية لاختبار فروض البحث، من خلال التطبيق على سوق الأوراق المالية المصري، حيث انتهجت مصر منذ أكثر من عقدين سياسات اقتصادية متحررة باتجاه اقتصاد السوق، وأصدر قانون سوق المال المصري رقم 94 عام 1992 الذي تضمن إجراءات إصدار الأوراق المالية والقيود والتداول، كما تضمن إنشاء هيئة سوق الأوراق المالية المصرية التي يشير

Anandarajan and Hasan (2010, P271) إلى أن طبيعتها ودورها مشابه - إلى حد كبير - لدور لجنة بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية SEC. وطلب القانون المذكور من الشركات المدرجة في السوق تطبيق معايير المحاسبة المصرية التي أصدرتها لجنة مشكلة لهذا الغرض والتي جاءت مشتقة من معايير التقرير المالي الدولية، حيث ذكرت لجنة المعايير المحاسبية المصرية أنه: "أعدت معايير المحاسبة المصرية طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" وذلك مع بعض الاستثناءات القليلة [انظر التمهيد في معايير المحاسبة المصرية لعام 2005]. كما أظهرت نتائج الدراسات السابقة التطبيقية أن للمعلومات المحاسبية والأرباح قيمة ملائمة في سوق الأوراق المالية المصري [انظر مثلاً نتائج دراسة: (Ragab and Omran (2006)، وحماد (2007) ضمن الدراسات السابقة]

5 - 1: عينة الدراسة:

تتطلب الدراسة التطبيقية لهذا البحث بيانات حول عدد أعضاء مجلس الإدارة وتركيبته والإدارة التنفيذية للمنشأة، تم الحصول على البيانات المطلوبة من دليل كومباس مصر لأسواق المال إصدار 2008 وقد يتضمن بيانات عن أنشط الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في مصر عن مدة أربع سنوات. ومن عينة مكونة من 78 منشأة من الشركات النشطة المدرجة في سوق الأوراق المالية في مصر، عن المدة من عام 2005 حتى 2008. وحللت البيانات واختبرت الفروض باستخدام برنامج SPSS. ويظهر الجدول الآتي رقم (1) عينة الدراسة موزعة بين 12 قطاع:

الجدول رقم (1) عينة الدراسة موزعة حسب القطاعات

م	القطاع	العدد	%	م	القطاع	العدد	%
1	الأغذية والمطاحن	15	19.23	7	مواد البناء والتشييد	12	15.38
2	النفط والغاز	2	2.56	8	الإسكان والعقارات	7	8.97
3	الملابس والمنسوجات	6	7.7	9	السياحة والترفيه	1	1.28
4	الصناعات الكيماوية والورق	10	12.82	10	النقل والمرافق	4	5.13
5	الأدوية والصحة	9	11.54	11	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	5	6.41
6	الصناعات الهندسية	6	7.7	12	التجارة والتوزيع	1	1.28

5 - 2: متغيرات الدراسة:

بناء على طبيعة مشكلة البحث وفروضه تتمثل متغيرات الدراسة في مجموعة من المتغيرات التي تدرس أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة الأرباح المحاسبية، وقد حددت المتغيرات بـ:

1 - متغيرات تتعلق بخصائص مجلس الإدارة واستقلاليته الممثلة بكل من:

أ - استقلالية المجلس، المحددة بعدد الأعضاء الذين هم من خارج الإدارة التنفيذية للمنشأة.
ب - الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة، على أساس هل رئيس مجلس الإدارة يقوم بمهمة المدير التنفيذي للمنشأة؟
ج - حجم مجلس الإدارة.

2 - ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية المحددة بكل من:

أ - قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (للمدة القادمة).
ب - الدور التقييمي لمعلومات الأرباح من خلال علاقتها بالأسعار السوقية للأسهم.

وتظهر الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة في الجدول الآتي رقم (2):

الجدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	القيمة الصغرى	القيمة الكبرى	المتوسط	الانحراف المعياري	الانواء Skewness	التفطح Kurtosis
EPS	-4.94	90.85	6.325	12.6777	4.804	27.862
MV	2.62	817.08	43.981	95.122	7.202	58.233
OCF	-6.26	116.03	6.3621	15.1492	5.815	38.633
SIZ	3	13	7.282	2.491	0.802	-0.22

كما يظهر من الجدول رقم (2)، أن القيمة الصغرى لكل من الأرباح والتدفقات النقدية ذات إشارة سالبة، بينما القيمة العظمى للتدفقات النقدية أكبر من الأرباح، في حين أن القيمة المتوسطة لكل منهما متقاربة. بالمقابل تبلغ القيمة الصغرى للأسعار السوقية للأسهم 2.62 والقيمة الكبرى مرتفعة إذ تبلغ 817.08. والقيمة الصغرى لحجم مجلس الإدارة 3 في حين القيمة الكبرى 13، بالمتوسط 7.282.

3-5: أثر استقلالية مجلس الإدارة في القيمة الملائمة لمعلومات الأرباح المحاسبية: تضمن الفرض الأول دراسة أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية، وتفرع عن هذا الفرض فرضان فرعيان حدد الأول أثر الاستقلالية في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية، في حين حدد الثاني أثرها في المحتوى التقييمي للأرباح المحاسبية.

وحددت الاستقلالية على أساس هل عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلون (من غير المديرين التنفيذيين) أكبر من 50% من إجمالي عدد أعضاء المجلس؟. بناء عليه، لمعرفة أثر استقلالية

المجلس قسمت العينة إلى جزأين، تضمن الأول منشآت أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من المستقلين [62 منشأة]، وتضمن الثاني المنشآت التي يكون أغلبية أعضاء مجلس إدارتها من غير المستقلين [16 منشأة].

5 - 3 - 1: أثر وجود غالبية الأعضاء في مجلس الإدارة من غير التنفيذيين في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية:

لاختبار أثر وجود غالبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية في سوق الأوراق المالية، استُخدمت دالة الاحتمال التالية التي تدرس العلاقة بين الأرباح المحاسبية عن المدة الحالية والتدفقات النقدية عن المدة المقبلة، والمبينة في ما يأتي:

$$(1) \quad OCF_{i,t+1} = V_0 + V_1 EPS_{i,t} + V$$

إذ إن: $OCF_{i,t+1}$: التدفقات النقدية التشغيلية للسهم الواحد للمنشأة i عن المدة $t+1$.
 $EPS_{i,t}$: الأرباح التشغيلية عن السهم الواحد للمنشأة i عن المدة t . وتظهر نتائج اختبار العلاقة السابقة في الجدول الآتي رقم (3):

الجدول رقم (3) أثر استقلالية المجلس في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية

$AdjR^2$	R^2	V_1	V_0	البيان	
%95.3	%97.6	0.268	5.924	القيمة	مجلس غالبية من التنفيذيين
		6.426	22.594	T-Stat	
		0.098	0.028	Sig-Level	
			41.298	F	
			0.098	F- Sig	
			2.999	DW	
%14.1	%57.1	0.929	0.047-	القيمة	مجلس غالبية من التنفيذيين
		1.153	0.048-	T-Stat	
		0.455	0.970	Sig-Level	
			1.329	F	
			0.455	F- Sig	
			1.035	DW	

تبين النتائج في الجدول السابق رقم (3)، تأثيراً واضحاً لوجود غالبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين في قدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ بالتدفقات النقدية. فكما يتضح من الجزء العلوي من الجدول تبلغ القوة التفسيرية للعلاقة %97.6 ($AdjR^2$ تبلغ %95.3)، كما أن قيمة معامل الأرباح موجبة [0.268] ($T=6.426$ ، ومستوى المغنوية يبلغ 0.098)، وقيمة F تبلغ 41.298 (Sig-

تبلغ 2.999. كما أن قيمة Durbin-Watson (DW) تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي إذ (Level = 0.098).

بالمقابل، المنشآت التي يكون أغلبية أعضاء مجالس إدارتها من التنفيذيين، تبلغ القوة التفسيرية للعلاقة 57.1% ($AdjR^2$ تبلغ 14.1%). مع أن قيمة معامل الأرباح موجبة (0.929) إلا أنها غير معنوية إحصائياً (T= 1.153، و Sig-level = 0.455)، في حين قيمة F تساوي 1.329 (Sig-Level = 0.455)، وقيمة DW مقبولة إذ تبلغ 1.035.

بناء عليه، تبين نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول من الفرض الأول، أن لوجود غالبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين تأثيراً إيجابياً في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية.

5 - 3 - 2: أثر وجود غالبية الأعضاء في مجلس الإدارة من غير التنفيذيين في المحتوى التقييمي للأرباح المحاسبية:

لاختبار المحتوى التقييمي للأرباح المحاسبية دُرست العلاقة بين معلومات الأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم السوقية، وبيّن ذلك مدى ملائمة معلومات الأرباح من خلال اعتماد المستثمرين عليها في بناء توقعاتهم وتصوراتهم لأداء المنشأة التي تتجسد من خلال السعر السوقي للسهم، من خلال العلاقة الآتية:

$$(2) \quad MV_{i,t} = a + wEPS_{i,t} + e$$

إذ إن: $MV_{i,t}$: القيمة السوقية للسهم للمنشأة i عن المدة t ، والذي يمثل سعر الإغلاق بتاريخ 12/31 من كل عام. $EPS_{i,t}$: الأرباح التشغيلية عن السهم الواحد للمنشأة i عن المدة t .

الجدول رقم (4) أثر استقلالية المجلس في المحتوى التقييمي للأرباح المحاسبية

$AdjR^2$	R^2	W	a	البيانات	
%74.6	%83.1	6.213	-2.559	القيمة	مجلس مستقل
		3.135	0.221-	T-Stat	
		0.088	0.846	Sig-Level	
			9.827	F	
			0.088	F- Sig	
			1.442	DW	
%49.6	%66	1.635	9.138	القيمة	مجلس غير مستقل
		1.989	3.269	T-Stat	
		0.185	0.082	Sig-Level	
			3.955	F	
			0.185	F- Sig	
			1.008	DW	

تظهر نتائج تطبيق العلاقة السابقة في الجدول التالي رقم (4)، أن لوجود غالبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين تأثيراً إيجابياً في الدور التقييمي لمعلومات الأرباح المحاسبية؛ وذلك من خلال مقارنة المؤشرات في الجزأين العلوي والسفلي من الجدول رقم (4). فتبلغ القوة التفسيرية للعلاقة بالنسبة إلى المنشآت التي تكون مجالس إدارتها من غير التنفيذيين 83.1% (=74.6% $AdjR^2$)، وتبلغ قيمة معامل الأرباح المحاسبية W في علاقتها بالقيمة السوقية للسهم 6.213 (Sig-Level = 0.088، T= 3.135)، في حين قيمة F تبلغ 9.827 (Sig-Level = 0.088)، و DW تبلغ 1.442.

بالمقابل، المنشآت التي تتكون أغلبية مجالس إدارتها من التنفيذيين (الجزء السفلي من الجدول)، مع أن قيمة مربع معامل التحديد عند مستوى جيد إذ تبلغ 66% (=49.6% $AdjR^2$)، وأن قيمة معامل الأرباح موجبة 1.635، إلا أنها غير معنوية من الناحية الإحصائية (Sig-Level = 0.185، T=1.989)، وقيمة F تبلغ 3.955 (Sig-Level = 0.185).

بناء عليه، تبين نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني من الفرض الأول، أن لوجود غالبية مجلس الإدارة من غير التنفيذيين تأثيراً إيجابياً في المحتوى التقييمي لمعلومات الأرباح المحاسبية.

بناء على النتائج الواردة في الجدولين (3، 4)، تبين نتائج اختبار الفرض الأول، أن وجود غالبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين يؤثر إيجابياً في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية للمستثمرين في سوق الأوراق المالية.

5 - 4: أثر الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية:

السؤال الذي يعمل الباحث للإجابة عنه في هذا الجزء هو: هل يؤثر قيام رئيس مجلس الإدارة بدور مزدوج (كـرئيس لمجلس الإدارة ورئيس الإدارة التنفيذية للمنشأة) في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية؟ فالقضية هنا ترتبط بالفرض السابق، إذ إن ذلك يدخل في إطار استقلالية مجلس الإدارة ودوره الإشرافي على عمل الإدارة والقرارات التي تتخذها.

لاختبار هذا الفرض قسمت العينة إلى جزأين، الأول تضمن المنشآت التي يكون فيها رئيس مجلس الإدارة لا يقوم بدور مزدوج [12 منشأة]، أما الثاني فتضمن المنشآت التي يكون رئيس مجلس إدارتها هو نفسه رئيس الإدارة التنفيذية للمنشأة [66 منشأة]. وذلك لاختبار فرضين فرعيين للفرض الثاني. يحدد الأول أثر قيام رئيس مجلس الإدارة بدور مزدوج في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية، في حين يحدد الثاني أثر الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة في الدور التقييمي للأرباح المحاسبية.

5-4-1: أثر قيام رئيس مجلس الإدارة بدور مزدوج في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية:

اختُبر أثر قيام رئيس مجلس الإدارة بدور مزدوج في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية، من خلال دراسة العلاقة بين الأرباح الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية المحددة بموجب العلاقة الآتية رقم (3):

$$(3) \quad OCF_{i,t+1} = z + gEPS_{i,t} + I$$

إذ إن المتغيرات $OCF_{i,t+1}$ تمثل التدفقات النقدية التشغيلية للمنشأة i عن المدة $t+1$. و $EPS_{i,t}$: الأرباح التشغيلية للمنشأة i عن المدة t .

تظهر نتائج اختبار هذه العلاقة في الجدول رقم (5) أن لقيام رئيس مجلس الإدارة بدور مزدوج أثراً سلبياً في القدرة التنبؤية لمعلومات الأرباح المحاسبية. فالنتائج في الجزء العلوي من الجدول (دور غير مزدوج) تبين أن القوة التفسيرية لعلاقة الأرباح مع التدفقات النقدية المستقبلية تبلغ 97.7% ($AdjR^2 = 95.5\%$)، وتبلغ قيمة معامل الأرباح g في هذه العلاقة 0.724 (Sig-Level = 6.555، T=). في حين تبلغ قيمة F 42.963 (Sig-Level = 0.096)، وتبلغ DW 2.846. بالمقابل مع أن القوة التفسيرية لدالة الاحدار بالنسبة إلى المنشآت التي يقوم فيها رئيس مجلس الإدارة بدور مزدوج مقبولة إذ تبلغ 55.3%، وأن قيمة معامل الأرباح موجبة 0.146 (T=1.113)، إلا أن قيمة مربع معامل التحديد المعدلة $AdjR^2$ منخفضة إذ تبلغ 10.7%، كما أن العلاقة غير معنوية (Sig-Level=0.466)، كما يبدو أيضاً من معنوية F (F=1.239، و Sig-Level=0.466).

الجدول رقم (5) أثر الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة في القدرة التنبؤية للأرباح

$AdjR^2$	R^2	g	z	البيانات	
%95.5	%97.7	0.724	0.399	القيمة	دور غير مزدوج لرئيس مجلس الإدارة
		6.555	5.600	T-Stat	
		0.096	0.112	Sig-Level	
			42.963	F	
			0.096	F- Sig	
			2.846	DW	
%10.7	%55.3	0.146	6.465	القيمة	دور مزدوج لرئيس مجلس الإدارة
		1.113	7.813	T-Stat	
		0.466	0.081	Sig-Level	
			1.239	F	
			0.466	F- Sig	
			2.991	DW	

بناء عليه، تبين نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول من الفرض الثاني، أن قيام رئيس مجلس الإدارة بوظيفة رئيس الإدارة التنفيذية للمنشأة يؤثر سلباً في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية.

5-4-2: أثر الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة في الدور التقييمي للأرباح المحاسبية: لاختبار هذا الفرض دُرست علاقة الأرباح المحاسبية $EPS_{i,t}$ بالقيمة السوقية لحقوق الملكية $MV_{i,t}$ مع تقسيم العينة إلى جزأين على أساس قيام رئيس مجلس الإدارة بالدور المزدوج، من خلال العلاقة الآتية:

$$(4) \quad MV_{i,t} = d + bEPS_{i,t} + h$$

تظهر نتائج اختبار العلاقة رقم (4) في الجدول التالي رقم (6)، أن لقيام رئيس مجلس الإدارة بدور مزدوج أثراً سلبياً في الدور التقييمي للأرباح المحاسبية. فقيمة R^2 للمنشآت التي لا يقوم رئيس مجلس إدارتها بدور مزدوج مرتفعة وتبلغ 82.4% ($AdjR^2 = 73.6\%$)، كما أن قيمة معامل الأرباح موجبة ومرتفعة وتبلغ 21.698 وهي معنوية إحصائياً (T=3.063، و Sig-Level=0.092)، قيمة F تبلغ 9.380 وهي معنوية (Sig-level=0.092)، وقيمة DW تساوي 2.541. بالمقابل القوة التفسيرية لعلاقة الأرباح بالقيمة السوقية للمنشآت التي يكون رئيس مجلس إدارتها يقوم بدور مزدوج مقبولة إذ تبلغ R^2 52.6%، إلا أن قيمة $AdjR^2$ منخفضة نسبياً (29%)، وقيمة معامل الأرباح موجبة ومرتفعة (5.386) إلا أنها غير معنوية إحصائياً (T=1.491، و Sig-level= 0.274)، كما أن قيمة F غير معنوية (Sig-Level=0.274).

الجدول رقم (6) أثر الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة في الدور التقييمي للأرباح

$AdjR^2$	R^2	b	d	البيانات	
%73.6	%82.4	21.698	7.567-	القيمة	دور مزدوج لرئيس مجلس الإدارة
		3.063	1.636-	T-Stat	
		0.092	0.244	Sig-Level	
			9.380	F	
			0.092	F- Sig	
			2.541	DW	
%29	%52.6	5.386	2.789	القيمة	دور مزدوج لرئيس مجلس الإدارة
		1.491	0.130	T-Stat	
		0.274	0.908	Sig-Level	
			2.223	F	
			0.274	F- Sig	
			1.276	DW	

بناء عليه، تبين نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني من الفرض الثاني أن قيام رئيس مجلس الإدارة بوظيفية رئيس الإدارة التنفيذية يؤثر سلباً في الدور التقييمي لمعلومات الأرباح المحاسبية.

بناء على نتائج اختبارات الفرضين الفرعيين الأول والثاني (الجدولان 5 و6)، تبين نتائج اختبار الفرض الثاني، إذ إن قيام رئيس مجلس الإدارة بمهام رئيس الإدارة التنفيذية للمنشأة يؤثر سلباً في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية. وهذه النتائج تتسق مع نتائج اختبار الفرض الأول وتؤيدها.

5 - 5: تأثير حجم مجلس الإدارة في القيمة الملائمة للأرباح المحاسبية:

حدّد الفرض الثالث من فروض البحث أثر حجم مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية، واختبار هذه العلاقة قُسمت العينة إلى ثلاثة أجزاء على أساس حجم مجلس الإدارة. تضمّن الجزء الأول المنشآت التي يكون عدد أعداد مجالس إدارتها 3 أو 5 أعضاء [31 منشأة]، وتضمّن الجزء الثاني المنشآت التي يكون عدد أعضاء مجالس إدارتها 7 أو 9 أعضاء [35 منشأة]، والجزء الثالث شمل المنشآت التي يكون عدد أعضاء مجالس إدارتها 11 أو 13 عضواً [12 منشأة]. من ثم اختبر فرضان فرعيان للفرض الثالث على أساس دراسة العلاقة بين معلومات الأرباح المحاسبية وحجم المجلس لاختبار القدرة التنبؤية للأرباح ودورها التقييمي.

5 - 5 - 1: تأثير حجم مجلس الإدارة في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية:

تشكل العلاقة بين حجم مجلس الإدارة والقدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية محور هذا الفرض الفرعي، حيث تدرس العلاقة بين معلومات الأرباح المحاسبية الحالية $EPS_{i,t}$ والتدفقات النقدية المستقبلية

$OCF_{i,t+1}$ من خلال العلاقة الآتية:

$$(5) \quad OCF_{i,t+1} = j + cEPS_{i,t} + y$$

الجدول رقم (7) أثر حجم مجلس الإدارة في القدرة التنبؤية للأرباح

$AdjR^2$	R^2	C	J	البيانات	
%8.1-	%46	1.020-	5.376	القيمة	حجم المجلس 5-3
		0.922-	1.657	T-Stat	
		0.526	0.346	Sig-Level	
			0.850	F	
			0.526	F- Sig	
			2.278	DW	
%18.1	%59.1	0.679	0.766	القيمة	حجم المجلس 9-7
		1.201	1.041	T-Stat	
		0.442	0.487	Sig-Level	
			1.443	F	
			0.442	F- Sig	

			2.530	DW	
%19.3	%59.6	0.836-	5.430	القيمة	حجم المجلس 13-11
		1.215-	2.813	T-Stat	
		0.438	0.217	Sig-Level	
			1.477	F	
			0.438	F- Sig	
			2.793	DW	

تظهر نتائج اختبار العلاقة السابقة (رقم 5) في الجدول رقم (7)، أن لا يوجد تأثير لحجم مجلس الإدارة في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية، فكما يظهر من نتائج الجدول المذكور المقسمة على أساس حجم مجلس الإدارة إلى ثلاثة أقسام، أن القوة التفسيرية للعلاقة بين حجم مجلس الإدارة والقدرة التنبؤية للأرباح منخفضة خاصة للمنشآت التي يكون حجم مجلس إدارتها 3 أو 5 أو 11 أو 13. بالنسبة إلى المنشآت التي حجم مجالسها 3 أو 5 مع أن R^2 ذو قيمة مقبولة 46%، إلا أن $AdjR^2$ ذات قيمة سالبة وتبلغ -8.1%. كما أن معامل الأرباح ذو إشارة سالبة (-1.020) وهي غير معنوية [(Sig-Level=0.526، T=-0.922)، (F= 0.85، و Sig-Level=0.850)]. ونتائج المنشآت التي يكون حجم مجلس إدارتها 11 أو 13 متقاربة مع هذه النتائج، إذ إن قيمة معامل الأرباح سالبة (-0.836) وهي غير معنوية إحصائياً [(Sig-Level=0.438، T=-1.215)، (F=1.477، و Sig-Level=0.438)]. مع أن القوة التفسيرية لعلاقة الأرباح لهذه المنشآت مرتفعة (=59.6 R^2) إلا أن قيمة مربع معامل التحديد المعدلة منخفضة نسبياً ($AdjR^2=19.3$)، وهي متقاربة مع نتائج المنشآت التي يكون حجم مجلس إدارتها 7 أو 9 أعضاء، إلا أنه ومع أن نتائج المنشآت من الحجم المتوسط لمجلس الإدارة (7 أو 9 أعضاء) تبين أن معامل الأرباح ذو قيمة موجبة (0.679)، إلا أنها غير معنوية إحصائياً [(Sig-Level=0.0442، T=-1.215)، (F= 1.443، و Sig-Level=0.442)].

بناء على هذه النتائج، تظهر نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول من الفرض الثالث أن حجم مجلس الإدارة لا يؤثر إيجابياً في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية.

5 - 5 - 2: أثر حجم مجلس الإدارة في الدور التقييمي للأرباح المحاسبية:

يتعرض الفرض الفرعي الثاني من الفرض الثالث إلى أثر حجم مجلس الإدارة في المحتوى التقييمي لمعلومات الأرباح المحاسبية، من خلال دراسة العلاقة بين الأرباح المحاسبية $EPS_{i,t}$ والقيمة السوقية لحقوق الملكية $MV_{i,t}$ المحددة من خلال العلاقة الآتية:

$$(6) \quad MV_{i,t} = f + kEPS_{i,t} + m$$

الجدول رقم (8) أثر حجم مجلس الإدارة في الدور التقييمي للأرباح

$AdjR^2$	R^2	k	f	البيانات	حجم المجلس
%49.4-	%4	0.915-	18.321	القيمة	5-3
		0.088-	0.624	T-Stat	
		0.938	0.596	Sig-Level	
			0.008	F	
			0.938	F- Sig	
			0.717	DW	
%5.3	%36.9	3.797	5.904	القيمة	9-7
		1.081	1.376	T-Stat	
		0.393	0.303	Sig-Level	
			1.168	F	
			0.393	F- Sig	
			0.599	DW	
%29.3-	%13.8	3.142	9.597	القيمة	13-11
		0.566	0.682	T-Stat	
		0.628	0.566	Sig-Level	
			0.320	F	
			0.628	F- Sig	
			0.757	DW	

من خلال نتائج اختبار العلاقة رقم (6) الظاهرة في الجدول رقم (8)، يتبين أن لا تأثير لحجم مجلس الإدارة في المحتوى التقييمي لمعلومات الأرباح المحاسبية، فالقوة التفسيرية لعلاقة الأرباح بالقيمة السوقية لحقوق الملكية منخفضة، إلا أنها أكثر انخفاضاً للمنشآت التي حجم مجلس إدارتها 3 أو 5 أعضاء إذ تبلغ 4%، وقيمة $AdjR^2$ سالبة ومنخفضة جداً (-49.4%)، وقيمة معامل الأرباح سالبة (-0.915) وغير معنوية [T=-915، (Sig-Level=0.938، F= 0.008)، (Sig-Level=0.938)]. وهذه النتائج تتقارب مع نتائج المنشآت التي حجم مجلس إدارتها 11 أو 13 عضواً، إذ إن قيمة R^2 تبلغ 13.8% و $AdjR^2$ سالبة (-29.3%)، على الرغم من أن قيمة معامل الأرباح موجبة (3.142) إلا أنها غير معنوية إحصائياً [T=0.566، (Sig-Level=0.628)، (F= 320)، (Sig-Level=0.628)]. من ناحية أخرى، مع أن نتائج المنشآت التي حجم مجلس إدارتها 7 أو 9 عند مستوى مقبول نسبياً

إذ إن R^2 يبلغ 36.9%، و $AdjR^2$ موجبة (5.3%)، وقيمة معامل ميل الأرباح موجبة ومرتفعة وتبلغ 3.797 إلا أنها غير معنوية إحصائياً [(Sig-Level=0.393، T=1.081)، (F= 1.168، Sig- و (Level=0.393)].

بناء عليه، تظهر نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني من الفرض الثالث أن حجم مجلس الإدارة لا يؤثر في الدور التقييمي للأرباح المحاسبية. مع ذلك فإن النتائج تبين أن حجم مجلس الإدارة البالغ 7 أو 9 أعضاء هو الأقل تأثيراً سلبياً.

ومن خلال النتائج السابقة في الجدولين (7 و8)، تبين نتائج اختبار الفرض الثالث بأنه لا يوجد تأثير لحجم مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية.

6 - نتائج البحث:

هدف هذا البحث إلى اختبار أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية، ومن خلال التطبيق على عينة من 78 شركات نشطة مدرجة في سوق الأوراق المالية في مصر تتوافر عنها بيانات عن المدة من عام 2005 حتى 2008، وذلك لاختبار ثلاثة فروض أظهرت النتائج ما يأتي:

1 - يؤثر وجود غالبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين إيجابياً في معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في السوق، وذلك من خلال مقياسي قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، والمحتوى التقييمي لمعلومات الأرباح. إذ أظهرت النتائج أن المنشآت التي يكون أغلبية أعضاء مجالس إدارتها من غير التنفيذيين تكون ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية أكبر من المنشآت الأخرى.

2 - يؤثر قيام رئيس مجلس الإدارة بمهام رئيس الإدارة التنفيذية تأثيراً سلبياً في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية، إذ أظهرت النتائج أن القدرة التنبؤية للأرباح ومحتواها التقييمي تكون أفضل للمنشآت التي لا يمارس رئيس مجلس الإدارة فيها هذا الدور المزدوج. وهذه النتيجة تتسق مع النتيجة السابقة وتكملها.

3 - لا يؤثر حجم مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية، إذ بالرغم من أن نتائج اختبار الفرض الثالث المتعلق بالعلاقة بين حجم المجلس وملائمة الأرباح كانت غير معنوية إحصائياً، إلا أنها أظهرت أن حجم المجلس المتوسط (7 أو 9 أعضاء) هو الأفضل.

مراجع البحث

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- 1) أرسانيوس، بدر، 2000، "تقييم دور المعايير المحاسبية المصرية في مجال تعظيم منفعة وجودة البيانات والمعلومات والإفصاح عنها لأغراض زيادة حجم وقيمة التداول في سوق الأوراق المالية، دراسة تطبيقية، مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتكاليف، (العدد 1 و2، السنة 29)، ص 5-58.
- 2) حماد، مصطفى، 2007، "تقييم القدرة التفسيرية للقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وفقاً لكفاءة سوق المال المصري، دراسة تطبيقية"، الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، (العدد الثاني، السنة 11، ديسمبر)، ص 141 - 190.
- 3) دليل كومباس مصر لأسواق المال، إصدار 2008.
- 4) قانون الشركات السوري، القانون رقم (39) لعام 2011.
- 5) قانون الشركات المصري، القانون رقم 159 لعام 1981.
- 6) قانون سوق المال المصري رقم 94 عام 1992.
- 7) مبادئ حوكمة الشركات المصرية، 2005، (www.egyptse.com).
- 8) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن، عمان).
- 9) معايير المحاسبة المصرية المعدلة، 2005.

ثانياً: مراجع باللغة الإنكليزية:

- 1) Adams, R., and D., Ferreira, 2007, "A Theory of friendly boards", **Journal of finance**, (Vol. LIXII, No.1), PP217-250.
- 2) Anandarajan, A., and I., Hasan, 2010, "Value relevance of earnings: Evidence from Middle Eastern and North African Countries", **Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting**, (Vol. 26), PP 270-279.
- 3) Ball, R., and, Brown, P., 1968, "An Empirical evaluation of accounting income numbers", **Journal of Accounting Research**, (Vol. 6, No. 2, Autumn), PP159-177.
- 4) Barth, M., 2000, "Valuation-based accounting research: implications for financial reporting and opportunities for future research", **Accounting and Finance**, (Vol.40), PP 7 - 31.
- 5) Barth, M., et al. 2001, "The Relevance of the Value Relevance Literature for Financial Accounting Standards Setting: Another View" **Journal of Accounting and Economics**, (Vol. 31), PP: 77-104.
- 6) Beaver, W., 1968, "The information content of annual earnings announcements", **Journal of Accounting Research**, (Supplement), PP 67-92.

- 7) Beaver, W., 2002, "perspectives on recent capital market research", **The Accounting Review**, (Vol.77. No.2, April), PP 453-474.
- 8) Brick, I., and N., Chidambaran, 2010, "Board meetings, committee structure, and firm value", **Journal of Corporate Finance**, (Vol. 16), PP 533-553.
- 9) Bushman, R., et al. 2004, "Financial accounting information, organizational complexity and corporate governance systems", **Journal of Accounting and Economics**, (Vol. 37), PP 167-201.
- 10) Cadbury Committee, 1992, "Report of the committee on the financial aspects of corporate governance", London, Gee Publishing.
- 11) Cheng, S., 2008, "Board size and the variability of corporate performance", **Journal of Financial Economics**, (Vol. 87), PP157-176.
- 12) Davidson, R., 2005, " Internal governance structures and earnings management", **Accounting and Finance**, (Vol. 45), PP 241-267.
- 13) Dechow, P., 1994, "Accounting earnings and cash flows as measurers of firm performance: the role of accounting accruals", **Journal of Accounting & Economics**, (Vol. 18), PP 3 - 42.
- 14) Dechow, P., et al., 2010, "Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences", **Journal of Accounting and Economics**, (Vol. 50), PP344-401.
- 15) DeFond, M., 2010, "Earnings quality research: Advances, challenges and future research", **Journal of Accounting and Economics**, (Vol. 50), PP 402-409.
- 16) Dichev, I., and V., Tang, 2009, Earnings volatility and earnings predictability", **Journal of Accounting and Economics**, (Vol. 47), PP 160-181.
- 17) Dimitropoulos, P., and D., Asteriou, 2010, "The effect of board composition on the informativeness and quality of annual earnings: Empirical evidence from Greece", **Research in International Business and Finance**, (Vol.24), PP 190-205.
- 18) Duchin, R., 2010, "When are outside directors effective?", **Journal of Financial Economics**, (Vol. 96), PP 195-214.
- 19) FASB, 1978, SFAC, No. (1): Objectives of financial Reporting by Business Enterprise.
- 20) Fan, P., 2004, "Review of literature & empirical research on corporate governance", **Working Paper**, Financial Services Group Training Unit Monetary Authority of Singapore.
- 21) Firth, N., et al. 2007, "Ownership, two-tier board structure, and the informativeness of earnings—Evidence from China", **Journal of Accounting and Public Policy**, (Vol. 26), PP 463-49.
- 22) Filip, A., and B., Raffournier, 2010, "The value relevance of earnings in a transition economy: The case of Romania", **The International Journal of Accounting**, (Vol. 45), PP 77-103.
- 23) Guest, P., 2008, "The determinants of board size and composition: Evidence from the UK", **Journal of Corporate Finance**, (Vol. 14), PP51-72.
- 24) Holthausen, R., and R., Watts, 2001, "The Relevance of the Value Relevance Literature for Financial Accounting Standard Setting", **Journal of Accounting and Economics**, (Vol. 31), PP 3-75.
- 25) Jensen, M., and Meckling, W., 1976, "Theory of the firm: managerial behavior, agency costs and ownership structure", **Journal of Financial Economics**, (Vol.3,October), PP 305-360.
- 26) Jiang, L., 2009, "The association between financially expert independent directors and the accounting for employee stock options", **Research in Accounting Regulation**, (Vol.21), PP1-10.
- 27) Kim, M., and W., Kross, 2005, " The Ability of Earnings to Predict Future Operating Cash Flows Has Been Increasing—Not Decreasing", **Journal Of Accounting Research**, (Vol.43 No.5), PP 753-780.
- 28) Kim, H., and C., Lim, 2010, "Diversity, outside directors and firm valuation: Korean evidence", **Journal of Business Research**, (Vol. 63), PP 284-291.

- 29) Linck, J., et al. 2006, " A large sample study on board changes and determinants of board structure", **Journal of Financial Economics**, **Forthcoming**.
- 30) Linn, S., and D., Park., 2005, Outside director compensation policy and the investment opportunity set", *Journal of Corporate Finance*, (Vol. 11), PP 680–715.
- 31) Liu, J., et al., 2007, Is cash flow King in valuations?" **financial analysts journal**, (Vo. 63, No.2). PP 56-98.
- 32) Machugaa, S., and K., Teitel, 2009, "Board of director characteristics and earnings quality surrounding implementation of a corporate governance code in Mexico, **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, (Vol. 18), PP 1–13.
- 33) Malacrida, M., et al. 2010, "An accounting accruals model to predict future operating cash flows: evidence from brazil", **International Journal of Management**, (Vol. 27, No. 3, Part 1), PP 562-578.
- 34) Meulen et al. 2010, "Attribute differences between U.S. GAAP and IFRS earnings: An exploratory study", **The International Journal of Accounting**, (Vol.42), PP123–142.
- 35) OECD, 1998, global corporate governance principles, Praise.
- 36) Ragab, A., and M., Omran, 2006, "Accounting information, value relevance, and investors' behavior in the Egyptian equity market", **Review of Accounting and Finance**, (Vol. 5, Issue3), PP 279-297.
- 37) Shams, P., 2009, "Strong boards, CEO power and bank risk-taking", **Journal of Banking & Finance**, (Vol. 33), PP1340–1350.
- 38) Subramanyam, K., and M., Venkatachalam, 2007, "Earnings, cash flows, and ex post intrinsic value of equity", **The Accounting Review**, (Vol. 82, No. 2), PP457–481.
- 39) Thinggaard, F., and J., Damkier, 2008, "Has financial statement information become less relevant? Longitudinal evidence from Denmark", **Scand. J. Mgmt**, (Vol. 24.) PP375–387.